Journal Of Economics and Management | VOLUME: 10/ N°: 01 (2026), PP 365-383
P-ISSN: 2572-0090 E-ISSN: 2710-799X

The nature of the impact of economic openness on economic growth in Algeria during the period 2000-2023

Hallaz Oussama [1*]

University of Oran 2 Mohamed Ben Ahmed / Algeria / laboratory of Macroeconomic Organizational (LAMEOR)
hallaz.oussama@univ-oran2.dz
(https://orcid.org/0009-0007-8829-7417)

Chaimi Yamina [2]

University of Oran 2 Mohamed Ben Ahmed / Algeria / Laboratory of Institutional Management and Economic Development (IMEDE)
chaimi.yamina@univ-oran2.dz
(https://orcid.org/0009-0007-1743-981X)

Received: 11/03/2026, Accepted: 05/05/2026, Published: 10/06/2026

Abstract :

This study aims to determine the nature of the impact of both trade openness and foreign direct investment (FDI) on economic growth during the period from 2000 to 2023, using the ordinary least squares (OLS) model. The results conclude that there is a positive impact of trade openness on economic growth, which is attributed to the importance of oil exports in stimulating this growth and the major role of oil prices in determining the strength of the Algerian economy. Conversely, FDI appears to be a marginal factor in stimulating growth, as a negative correlation emerges between the two variables. This is explained primarily by the low volume of these investments, as well as their concentration in the energy and services sectors, which limits their impact on economic growth and can sometimes constitute an economic burden that negatively affects the gross domestic product (GDP).

Keywords : Economic Openness- Economic Growth- Algeria- Multiple Linear Regression Model

JEL Classification Codes:F43, 047, 055, C32

Hallaz Oussama *

طبيعة تأثير الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023

حلاز أسامة [1]، شايبي يمينة [2]

[1] طالب دكتوراة، مخبر: الاقتصاد الكلي التنظيمي ، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد (الجزائر) ،
hallaz.oussama@univ-oran2.dz

[2] أستاذة محاضرة أ، مخبر: تسيير المؤسسات والتنمية الاقتصادية ، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد (الجزائر)،
chaimi.yamina@univ-oran2.dz

تاريخ الاستلام: 2026/03/11 تاريخ القبول: 2026/05/05 تاريخ النشر: 2026/06/10

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحديد طبيعة تأثير الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000 -2023 باستخدام نموذج المربعات الصغرى (OLS), أين خلصت نتائج الدراسة الى وجود تأثير ايجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي ويعزو ذلك الى قيمة الصادرات النفطية في تحفيز النمو الاقتصادي والدور الكبير الذي تلعبه أسعار النفط في تحديد قوة نمو الاقتصاد الجزائري من عدمها, في حين برز الاستثمار الأجنبي المباشر كعامل هامشي في تحفيز النمو الاقتصادي وظهرت هناك علاقة سلبية بينهما وهذا راجع أولا الى ضعف حجم هذا النوع من الاستثمار ناهيك عن تركزه في نشاط الطاقة وقطاع الخدمات مما جعل تأثيره على النمو الاقتصادي محدودا وضئيلا بل أحيانا يظهر كعبء اقتصادي ينعكس سلبا على الناتج المحلي الاجمالي.

كلمات مفتاحية: الانفتاح الاقتصادي، النمو الاقتصادي، الجزائر، نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

تصنيفات JEL: C32 , 055, 047, F43

مقدمة:

لقد كانت استراتيجيات التجارة الموجهة نحو الخارج محورا لجهود أكاديمية كبيرة, باعتبار الانفتاح الاقتصادي أحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي في البلدان النامية. حيث تناولت معظم الأبحاث التجريبية في هذا المجال التجارة الخارجية باعتبارها القناة الرئيسية التي يمكن من خلالها التأثير على مستوى الإنتاج، وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي, أي فرضية النمو القائم على التصدير (ELG). أي ان الاقتصاد تقود قاطرته عملية التصدير , وبما أن لا توجد اية دولة تستطيع استغلال كامل الموارد المتاحة بمفردها خاصة الدول النامية التي تفتقد الى الخبرة والتكنولوجيا فتسعى الى الشركات الأجنبية لزيادة الانتاج وتنويعه وبالتالي رفع قيمة الصادرات وزيادة شدة تنافسيتها خارجيا. وعليه فان هناك علاقة أكيدة بين الانفتاح الاقتصادي ممثلا في الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر وبين النمو الاقتصادي.

إن العصر الحالي هو عصر العولمة بكل أشكالها خاصة العولمة الاقتصادية, فالعلاقات الاقتصادية بين الدول صارت تتسم اليوم بالانفتاح على بعضها البعض وبعولمة الأنشطة الاقتصادية , وذلك من خلال اتجاهين

رئيسيين : الاول متمثل في تحرير التجارة الخارجية للدول وسهولة انسياب السلع والخدمات بين دول العالم (عن طريق تشجيع الصادرات وعدم عرقلة الواردات), والاتجاه الثاني حرية انتقال رؤوس الأموال خاصة في شكلها كاستثمارات أجنبية مباشرة, وبسبب ظهور نماذج عالمية ناجحة ومستفيدة من الانفتاح الاقتصادي, سعت كثير من الدول النامية الى نهج سياسة اكثر انفتاحية ودمج اقتصاداتها المحلية مع الاقتصاد العالمي سواء بتشجيع الصادرات أو بجذب الاستثمارات الأجنبية اليها.

حاليا, وتبعا للضغوط الاقتصادية الداخلية والخارجية للدول, وتسارع الأحداث السياسية العالمية وتغير التحالفات الاقتصادية, أصبح الانفتاح الاقتصادي ضرورة ملحة, وخاصة الجزائر التي عانت من ضغوط وعزلة اقتصادية وسياسية بسبب العشرية السوداء في التسعينات من القرن الماضي, مما منعها من القيام بإصلاحات اقتصادية وتغييرات هيكلية في بنيتها الاستثمارية الأمر الذي حرمها من الاستفادة من ايجابيات الانفتاح الاقتصادي, بالرغم من المزايا التي تتمتع بها الجزائر (الموقع الجغرافي, الموارد الطبيعية والبشرية وغيرها من المزايا). لذلك في الجزائر خاصة وفي باقي الدول النامية تعد العلاقة بين كل من الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر وبين النمو الاقتصادي مسألة لا تزال تعرف اهتماما وجدلا كبيرين, فالتجارة الخارجية والاستثمارات الخارجية وتفسير دورهما في عملية تحفيز النمو الاقتصادي هي جوهر نقاش متواصل في صلب سياسات التنمية الاقتصادية, انطلاقا من الأدبيات الاقتصادية المبكرة حول احلال الواردات وصولا الى النظريات الحديثة حول علاقة الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

لكن بالرغم من الشعبية التي يحظى بها الانفتاح الاقتصادي في الأوساط العالمية الاقتصادية ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي, ومع أن هناك نماذج وتجارب عالمية تؤكد هذا الدور الايجابي الا أن الأدلة التجريبية والدراسات الأكاديمية كانت مختلطة ومتضاربة, فالانفتاح الاقتصادي بشقيه التجاري والمالي سلاح ذو حدين لذا توجب علينا معرفة أثر الانفتاح الاقتصادي(خاصة الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر) على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

اشكالية البحث: هل العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي(ممثلا في كل من الانفتاح التجاري والاستثمار الاجنبي المباشر) وبين النمو الاقتصادي في الجزائر تخضع لمنطق الأدبيات الاقتصادية؟ أم أنها تخضع لمنطق الريع الاقتصادي وتتماشى مع هيكل الاقتصاد الجزائري الذي يتميز بالهشاشة والاعتماد على برميل النفط؟

فرضية الدراسة: الانفتاح التجاري له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في حين الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر سلبي على النمو الاقتصادي بسبب ضعف حجمه وتركزه في قطاع المحروقات.

هدف البحث: محاولة التعرف على طبيعة العلاقة بين كل من التجارة الخارجية للجزائر ممثلة في الانفتاح التجاري وبين رؤوس الأموال الخارجية في شكلها كاستثمار أجنبي مباشر وبين النمو الاقتصادي في الجزائر وهل في الحالة الجزائرية هذه العلاقة مطابقة لما توصلت له وذهبت اليه غالبية الأدبيات الاقتصادية.

أهمية الدراسة: التحديات الكبيرة التي يعرفها الاقتصاد الجزائري خاصة مع تذبذب أسعار النفط وتأكل مداخيل الدولة في ظل القيم السالبة التي يسجلها الميزان التجاري في السنوات الأخيرة وارتفاع الدين الداخلي جراء النفقات الحكومية الكبيرة بسبب النهج الاجتماعي الذي تنتهجه الحكومة الجزائرية, الأمر الذي يتطلب ايجاد مصادر بديلة عن النفط أهمها تنويع الاقتصاد عن طريق زيادة التصدير وجذب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج ولا يتأتى ذلك الا بالانفتاح الاقتصادي تجاريا كان أو ماليا.

منهجية الدراسة: لا يمكن اعتبار النظريات الأدبية والاقتصادية صحيحة ومقبولة ما لم تخضع الى اختبارات تجريبية كمية وعددية, وهنا يأتي دور الاقتصاد القياسي في تحليل واختبار النظريات الاقتصادية وتفسير قوة أو ضعف العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية. وعن علاقة الانفتاح والنمو الاقتصاديين فقد تباينت نتائج مختلف الدراسات والتجارب التي تناولت الموضوع وذلك اما لاختلاف النموذج القياسي والطريقة المستخدمة للاختبار أو لاختلاف نوعية المتغيرات التي يتم اختبارها في النموذج أو لاختلاف العينة المستخدمة والمختارة في الدراسة(الفترة الزمنية أو الدولة محل الدراسة).وقصد التحقق من صحة الفرضية والتوصل الى هدفها, سيتم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي خلال الفترة الزمنية 2000-2023 باستخدام نموذج المربعات الصغرى (**OLS**).

المحور الأول : الجانب النظري من الدراسة

الفرع الأول: الدراسات السابقة

1- دراسة (Su Dinh Thanh, Nguyen Phuc Canh, & Christophe Schinckus, 2019): التي تبحث عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري و جودة المؤسسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في البلدان الناشئة خاصة فيتنام, أين تم جمع بيانات من 63 مقاطعة فيتنامية خلال الفترة 2005-2015 باستخدام تقديرات نظام GMM. حيث أظهرت النتائج أن التأثير المشترك للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد مع الانفتاح التجاري هو تأثير متباين على النمو الاقتصادي, في حين يكون لهما تأثير إيجابي عند فصلهما. كما تعمل المؤسسات الاقتصاديات على تحسين النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر مع الانفتاح التجاري.

2- دراسة (Guy S. Liu, Xiaming Liu, & Yingqi Wei, 2005)التي تبحث في تأثير الانفتاح الاقتصادي على تحسين كفاءة الاقتصاد العالمي, مع مقارنة الروابط بين الانفتاح والنمو في الهند والصين. مع الاستناد إلى بيانات من 126 دولة خلال الفترة 1970-1998, حيث أشارت النتائج إلى أن التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر

(FDI) في ظل وجود جودة بيئة العمل يلعبان دورا مهما ايجابيا في تحسين كفاءة الاقتصاد, على الرغم من أن تأثير الانفتاح التجاري على النمو ليس بقوة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- دراسة (Dierk Herzer, 2010) التي قدمت مساهمة رئيسية تمثلت في دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في 44 دولة نامية ,حيث كانت النتيجة الرئيسية هي أن الاستثمار الأجنبي المباشر له في المتوسط تأثير سلبي على النمو في الدول النامية, ولكن هناك اختلافات كبيرة في هذا التأثير بين هذه الدول, بسبب الاختلافات بين الدول في الحرية الاقتصادية والاعتماد في صادراتها على المواد الأولية.

4- دراسة (العزيز و رملاوي ، 2019) والتي هدفت الى تحليل تطور سياسات ومؤشرات الانفتاح الاقتصادي في الجزائر وقياس مدى تأثير الانفتاح التجاري والمالي في النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2017, والتي كانت نتيجتها الرئيسية هي وجود تأثير ايجابي للاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي, مع وجود تأثير سلبي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي بسبب الانفتاح التجاري غير المتوازن والمركز على صادرات المحروقات.

5- دراسة (المهوب و بلخير، 2024) والتي تطرقت الى مدى تأثير الانفتاح التجاري على الصادرات غير النفطية , أين اظهرت نتائج الدراسة الى وجود تاثير ايجابي في المدى القصير في حين في المدى الطويل كان للانفتاح التجاري تأثير سلبي على الصادرات خارج المحروقات.

الفرع الثاني: أدبيات العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي وبين النمو الاقتصادي:

1- علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي:

اذا كان النمو الاقتصادي هو اجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة والمسوقة في دولة ما خلال سنة معينة, فان الانفتاح التجاري من الطبيعي ان تكون له علاقة ايجابية مع النمو الاقتصادي, عن طريق التصدير الذي بدعمه يعمل على زيادة الانتاج واستغلال أمثل لعوامل الانتاج وخلق فرص جديدة للعمل مما يعني رفع الاداء الاقتصادي للدولة إضافة الى أن الواردات تضمن تواجد السلع المفقودة في السوق المحلية كما توفر المواد الأولية اللازمة للصناعات المحلية, كما أن زيادة درجة الانفتاح التجاري تعمل على زيادة المنافسة الداخلية وتحفيز الابتكار قصد مواجهة المنافسة الاجنبية وتحسين جودة المنتج المحلي وتكلفته, وهذه كلها أمور تصب في صالح الآراء التي تقول بأن هناك علاقة ايجابية بين درجة الانفتاح التجاري وبين نسب ومعدلات النمو الاقتصادي.

أكاديميا, دراسة العلاقة بين الانفتاح والنمو ليست وليدة العصر الحالي, بل تعود إلى البدايات الأولى لنظريات التجارة الدولية والنمو التي توضح سبب قيام الدول بالتجارة فيما بينها. فالنظرية الكلاسيكية بقيادة كل من أدم سميث, ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل تقر بالدور الإيجابي للانفتاح على التجارة في النمو الاقتصادي, من خلال زيادة دخل الفرد بشكل مباشر عند التخصص في الإنتاج تبعا للميزة النسبية, التي تتيح تحقيق التنمية

بشكل غير مباشر عبر قنوات أخرى كالتكنولوجيا وزيادة وفورات الحجم, كما أن النظرة النيوكلاسيكية الممثلة في اسهامات كل من هيكشر- أولين فهي لم تحد عن الرأي الايجابي لهاته العلاقة من خلال الأثر الإنتاجي والتجاري الدولي من جهة والأثر التوزيعي من جهة أخرى, لكن النظرة الحديثة قيدت هذا الأثر الايجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي بوجود ظروف مواتية تسمح بالاستفادة من التجارة الخارجية كمحفز للنمو (غطاس عبد الغفار، 2023، صفحة 22).

بالمختصر, ربطت معظم الأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي بالرغم من نتائجها التجريبية المتباينة, بين التجارة والنمو بواسطة الميزة النسبية ونظريات النمو الداخلي. فنظرية الميزة النسبية تؤكد أن التخصص الاقتصادي لأي دولة يعمل على رفع انتاجها وبالتالي زيادة صادراتها مما يعمل على زيادة النمو الاقتصادي. في حين وسع كل من ماركوس ودانيال (Markus Brueckner & Daniel Lederman, 2015) نطاق هذه النظرية من خلال القول بأن النمو الاقتصادي والإنتاجية هما نتيجة لتحرير التجارة من خلال التخصص في القطاعات ذات وفورات الحجم (Varaidzo Batsirai Shayanewako, 2018, p. 2).

2- علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي:

ان كان الاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية الى دولة ما على شكل مشاريع اقتصادية استثمارية (جديدة أو توسعة أو اندماج أو حتى مع شراكة محلية), مما يعمل على زيادة الانتاج والحد من البطالة عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة بواسطة التكنولوجيا المنقولة وتحويل فن الادارة والابتكار العصريين الى الدول خاصة النامية منها, فكل هذا يصب في رفع الانتاجية وتطويرها وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي, مما يسمح لنا بكل ثقة ونظريا قول ان هناك علاقة ايجابية بين الاستثمار الاجنبي المباشر وبين النمو الاقتصادي.

تذهب معظم النظريات الاقتصادية إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يتحدد حجمها بعوامل مثل حجم السوق, توافر الموارد, القدرات التكنولوجية, والمزايا التنافسية للشركات متعددة الجنسيات, إضافة الى السياسات الاقتصادية والبنية التحتية وجودة المؤسسات للدولة المضيفة, فكلها من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر, وعليه فان علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي معقدة ومتباينة, وتأثيره متفاوت تبعا للسياق الذي يحدث فيه (Ernest Udeh, Dumbuya Ibrahim, & Brima Sesay, 2025, p. 58), حيث هناك نظريتان رئيسيتان حول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي, الأولى ترى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي من خلال تخصيص الموارد بكفاءة, وتحسين

تقاسم المخاطر والمساهمة في استقرار الاقتصاد. أما الثانية فترى أن فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا تتحقق أو قد تتحقق بشكل محدود, وأن الاستثمار الأجنبي عموما يجعل الاقتصاد الوطني أكثر عرضة للأزمات (BAYAR YILMAZ, 2016, pp. 9-10).ففوائد الاستثمار الأجنبي المباشر ترجع بالأساس الى قدرة الدولة المضيفة على استيعاب هذا النوع من الاستثمارات, خاصة قدرتها على الاستخدام الأمثل لرأس المال والتكنولوجيا الأجنبية, فالاستثمار الأجنبي المباشر لا يقوم بتعزيز النمو تلقائيا بل يجب أن يرافقه سياسات سليمة واستثمارات في التعليم والبنية التحتية والإصلاح المؤسسي. وعكس ذلك, الدول ذات المؤسسات الضعيفة, والحوكمة السيئة, ومستويات رأس المال البشري المتدنية, قد تفشل في تحقيق الفوائد المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر (Ernest Udeh, Dumbuya Ibrahim, & Brima Sesay, 2025, p. 58).

بالمختصر, ان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يكون في الأجل القصير فقط (بسبب قانون تنافص الغلة رأس المال) عن طريق نقل التكنولوجيا ونمو القوى العاملة وتأثيره هنا تأثير مباشر وهذا حسب النماذج النيوكلاسيكية- خاصة نموذج سولو سنة 1956- (طيبة، 2012/2011، صفحة 112), أما في الأجل الطويل, وحسب النظريات الحديثة(خاصة نظريات النمو الداخلي) فتفترض وجود أثر غير مباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لكن هذا الأثر مشروط بسياسات طرفي الاستثمار(المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة) على أساس وجود علاقة المصلحة المشتركة. وتحدث هذه العلاقة الايجابية عن طريق أربع قنوات(تقليد الشركات المحلية للأجنبية- المنافسة بين الشركات المحلية والأجنبية- رفع جودة العمالة المحلية عن طريق التدريب والتأهيل الذي يرافق نقل التكنولوجيا- خلق الروابط بين الشركات الأجنبية والمحلية) (رحاب مجدي عبد السلام سيد، جيلان عبد الحفيظ علي عبد الحفيظ، دهب سامي حسن أبو العلا، و رجاء عبد المعطي ابراهيم عبد المعطي، 2022، صفحة 9).

المحور الثاني: الجانب التطبيقي من الدراسة

الفرع الأول: تطور النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة 2000-2023:

الجدول 1: تطور متغيرات الدراسة في الجزائر خلال فترة 2000-2023

OIL PRICE ($/b)	INFL %	GFCF %	OPEN %	FDI %	FDI (B/$)	GDP %	السنوات
27,60	0,34	20,68	62,86	0,51	0,280	**3,8**	**2000**
23,12	4,22	25,12	54,53	1,87	1,113	**3**	**2001**
24,36	1,42	27,12	56,59	1,73	1,065	**5,4**	**2002**
28,10	4,27	26,12	57,77	0,87	0,638	**6,5**	**2003**

36,05	3,96	26,1	61,36	0,96	0,885	**4,5**	**2004**
50,64	1,38	24,83	66,84	1,08	1,156	**5,4**	**2005**
61,08	2,31	25,17	65,91	1,49	1,841	**2,9**	**2006**
69,08	3,68	28,00	67,54	1,18	1,687	**3,1**	**2007**
94,45	4,86	30,04	71,03	1,46	2,639	**2,5**	**2008**
61,06	5,74	38,77	64,28	1,83	2,747	**1,2**	**2009**
77,45	3,91	36,82	63,49	1,29	2,300	**4,8**	**2010**
107,46	4,52	32,55	62,22	1,18	2,571	**3**	**2011**
109,45	8,89	32,37	60,76	0,66	1,500	**2,4**	**2012**
105,87	3,25	35,55	59,15	0,74	1,692	**2,6**	**2013**
96,29	2,92	38,6	56,92	0,63	1,502	**4,1**	**2014**
49,49	4,78	42,81	53,2	-0,29	-0,537	**3,2**	**2015**
40,76	6,4	43,39	49,76	0,91	1,638	**3,9**	**2016**
52,43	5,59	41,51	49,82	0,65	1,230	**1,5**	**2017**
69,78	4,27	41,01	52,44	0,75	1,466	**1,4**	**2018**
64,04	1,95	39,87	46,51	0,71	1,381	**0,9**	**2019**
41.47	2,41	39,09	40,39	0,69	1,144	**-5**	**2020**
69.89	7,23	35,12	46,84	0,47	0,896	**3,8**	**2021**
100.08	9,26	30,38	51,2	0,41	0,933	**3,6**	**2022**
82.95	9,32	32,81	43,68	0,49	1,216	**4,1**	**2023**

المصدر: بيانات قاعدة المعطيات للبنك الدولي التي تم الاطلاع عليها بتاريخ: 2025/07/01

(مؤشرات التنمية العالمية): https://data.albankaldawli.org/indicator

أسعار النفط على موقع منظمة OPEC: تم الاطلاع عليها بتاريخ: 2026/01/01:

https://publications.opec.org/asb/chapter/show/154/2852

GDP %: معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنويا).

FDI: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

FDI %: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من GDP

Open %: الانفتاح التجاري وهو قيمة التجارة / الناتج المحلي الاجمالي أي مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات مُقاسة كحصة من GDP.

GFCF % : إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% من إجمالي الناتج المحلي).

INFL: التضخم.

OIL PRICE: متوسط سعر سلة أوبك المرجعية (ORB) بالدولار

– لقد عرف النمو الاقتصادي في الجزائر تذبذبا واضحا خلال الفترة 2000-2023 حيث لم يتسم بالاستقرار بل عرف مراحل يمكن تسميتها بأربعة مراحل: الفترة من 2000-2005 ثم الفترة 2006-2016, لتليه الفترة 2017-2020, واخيرا الفترة 2021-2023, حيث سجل أعلى فترة له سنة 2003 ليصل الى 6,5 % في حين سجل أدنى قيمة له سنة 2020 لينزل الى -5% (فترة جائحة كورونا). لنلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر متعلق بصورة واضحة بأسعار النفط العالمية , فنرى مثلا في الفترة 2000-2016 عرف معدل النمو استقرار نسبيا اذا ما استثنيا سنة 2009 وذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008, لتعرف معدلات النمو أسوأ قيمها بسبب أزمة أسعار النفط العالمية التي بدأت مع نهاية سنة 2014 وبدأت انعكاساتها تتجلى على الاقتصاد الجزائري خاصة مع سنة 2017, لتعرف الفترة 2017-2020 أسوأ معدلات نمو اقتصادية , لكن بعد نهاية الانغلاق العالمي وزوال بوادر جائحة كورونا بدأ الاقتصاد الجزائري في الانتعاش وعرف النمو الاقتصادي معدلاته الطبيعية قبل الأزمة, لكن مع هذا كله فالنمو الاقتصادي في الجزائر أقل من المأمول ولا يعكس قدرات البلاد الهائلة سواء من ناحية الموارد الطبيعية والامكانات البشرية والمالية.

– عرف الانفتاح التجاري في الجزائر عدم استقرار خلال الفترة 2000-2023 وذلك بسبب تذبذب الصادرات (خاصة صادرات المحروقات) والواردات, ويمكن تقسيم تطور الانفتاح التجاري الى مرحلتين خلال فترة الدراسة وهما الفترة الأولى تمتد من 2000 الى 2015 حيث كانت نسبة الانفتاح تتجاوز 50% وذلك راجع الى ارتفاع أسعار المحروقات مما أدى الى زيادة قيمة الصادرات, ناهيك زيادة الواردات بسبب تحسن مداخيل الدولة وخروجها من عزلتها السياسية التي كانت بسبب الأزمة الأمنية في التسعينات من القرن الماضي, مما سمح لها بعقد اتفاقيات دولية ثنائية ومتعددة اقليمية ودولية خاصة اتفاق الشراكة الأوربية الجزائرية, الأمر الذي سمح بولوج السلع والخدمات الأجنبية السوق الجزائرية وبقوة خاصة أن السوق الجزائري سوق استهلاكية بامتياز. أما المرحلة الثانية من الانفتاح التجاري فهي تبدأ من 2016 الى 2023 ومع انهيار أسعار النفط وتأكل مداخيل الدولة الجزائرية لجأت الى سياسة التقشف ما جعل قيمة الواردات تنخفض ناهيك عن نزول قيمة صادرات المحروقات الأمر الذي انعكس على درجة الانفتاح التجاري في الجزائر لتنزل عموما تحت نسبة 50% وحتى بعد 2020 (جائحة كورونا) وانتعاش نسبي في أسعار النفط الا أن الدولة الجزائرية استمرت في نهج محاولة تقليل الواردات عن طريق سياسة احلال الواردات. ومع هذا كله لا نستطيع ان نحكم على الاقتصاد الجزائري بالانغلاق ومادام نسبة الانفتاح التجاري تفوق في المتوسط 45%.

– الاستثمار الأجنبي المباشر هو أكبر تحد للاقتصاد الجزائري فبالرغم من الامكانيات التي تتمتع بها الجزائر ومع السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة قصد جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة, الا أننا اذا قارنا حجم هذا النوع من الاستثمارات فنجده أقل من المأمول وأقل من دول الجوار ودول

اقليمية لا تتمتع بما تتمتع به الجزائر من ثروات طبيعية وقدرات بشرية هائلة ناهيك عن امتياز حجم السوق الاستهلاكي والموقع الجغرافي وغيرها من المزايا التي تتمتع بها الجزائر.

لقد عرفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحسنا مقارنة بسنوات التسعينات منذ سنة 2001 لتفوق المليار دولار وذلك بعد انتهاء برنامج التعديل الهيكلي, لعدة أسباب أهمها خصخصة مركب الحجار لصالح شركة إسبات الهندية وبيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية, لتعرف هذه الاستثمارات تطورا ملحوظا سنوات 2008 الى غاية 2011 (ارتفعت فوق 2 مليار دولار) لتبلغ أقصاها سنة 2009 بحجم قدره 2,747 مليار دولار, ويرجع ذلك الى زيادة الاستثمار في قطاع المحروقات.، لتنخفض الاستثمارات الى قيمة سلبية (خروج الاستثمارات) سنة 2015 بسبب أزمة النفط العالمية واحداث عين أمناس (سنة 2013) بسبب تخوفات أمنية من طرف الشركات الأجنبية العاملة في قطاع المحروقات بالجنوب الجزائري. لتعود بعد سنة 2016 الى حجمها الطبيعي (متوسط المليار دولار) خاصة مع صدور قوانين استثمار جديدة كان هدفها معالجة اختلالات البيئة الاستثمارية الجزائرية خاصة القانون 16-09 سنة 2016 المتعلق بترقية الاستثمار وقانون 22-18 سنة 2022 المتعلق بالاستثمار. خاصة مع تحجيم تطبيق قاعدة 51/49 في قطاعات استراتيجية معينة والتي كانت تشكل أكبر هاجس وعائق أمام المستثمرين الأجانب, لكن مع هذا لازال الوقت مبكرا للحكم على نجاح هذا القانون الأخير في استقطاب المستثمرين الأجانب (مرور عام واحد فقط أي سنة 2023 فقط).

الفرع الثاني: الدراسة القياسية

تم تقدير النموذج الاقتصادي القياسي التالي بطريقة المربعات الصغرى العادية(OLS) بإضافة كل من متغير التضخم واجمالي تكوين راس المال الثابت:

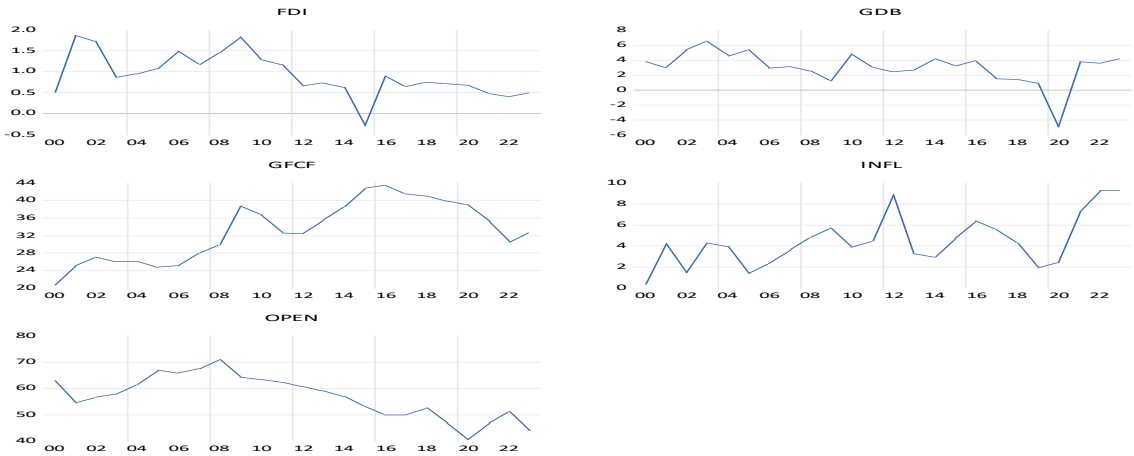
$$GDP\% = \beta0 + \beta1(FDI\%)+\beta2(OPEN\%)+\beta3(GFCF\%)+\beta4(INFL)+\varepsilon$$

المتغيرات:

الجدول 2: متغيرات النموذج الاقتصادي

الرمز	الوصف	المعنى
GDP	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنويا).	المتغير التابع
FDI	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة كنسبة من **GDP**	متغير مستقل
OPEN	التجارة (مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات) مقاسة كحصة من **GDP**.	متغير مستقل
GFCF	**إجمالي** تكوين رأس المال الثابت- الاستثمار المحلي (% من **GDP**).	متغير مستقل
INFL	معدل التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون)	متغير مستقل

الشكل 1: تطور متغيرات النموذج خلال الفترة 2000-2023



المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

نلاحظ من الأشكال البيانية, أن جميع متغيرات الدراسة تتأرجح بين الصعود والهبوط, فهي غير مستقرة ومتذبذبة خلال فترة-زمن- الدراسة خاصة الناتج المحلي الاجمالي الذي يظهر تذبذبا شديدا في حين لانفتاح التجاري عرف تراجعا ملحوظا خاصة منذ سنة 2012 .

الجدول 3: الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير	الوحدة	المتوسط	الانحراف المعياري
معدل النمو الاقتصادي GDP	%	% 3,02	%2,20
الاستثمار الاجنبي المباشر FDI	% من الناتج المحلي الاجمالي	% 0,93	% 0,51
الانفتاح التجاريOPEN	% من الناتج المحلي الاجمالي	% 56,88	% 8,14
الاستثمار المحليGFCF	% من الناتج المحلي الاجمالي	%33,08	%6,68
التضخم INFL	%	%4,45	%2,44

من اعداد الباحثين (حسب الملحق 01)

❖ **تحليل الاحصاءات الوصفية للبيانات في الفترة 2000-2023 حسب الملحق رقم 01:**

1) القيم المركزية:

الإحصاء	التفسير العام
Mean (المتوسط)	القيم المتوسطة لكل متغير في الفترة 2000–2023.
Median (الوسيط)	القيمة التي تقسم العينة إلى نصفين.
Minimum / Maximum	أدنى وأعلى قيمة لكل متغير خلال الفترة، وتظهر مدى التذبذب عبر الزمن.

النمو الاقتصادي GDP: المتوسط 3,02 %, الوسيط: 3,15%, أدنى قيمة: -5%(2020), أعلى قيمة: 6,5% (2003): مما يدل على تذبذب اقتصادي واضح(راجع الى تذبذب أسعار النفط والأزمات الاقتصادية أو الصدمات الاقتصادية).

الاستثمار الأجنبي المباشر FDI : متوسطه 0,93 %, الوسيط: 0,81 %, أدنى قيمة: -0,29 % (2015), أعلى قيمة: 1,87% (2001), وهو ضعيف نسبيا يعكس جاذبية محدودة للاستثمار الأجنبي المباشر ربما بسبب البيئة الاستثمارية الجزائرية.

الانفتاح التجاري OPEN: متوسطه 56,88%, الوسيط: 57,34%, أدنى قيمة: 40,39%(2020), أعلى قيمة: 71,03%(2008), مما يعني أن الاقتصاد منفتح تجاريا بدرجة متوسطة.

إجمالي تكوين رأس المال الثابت GFCF : متوسطه 33,08%, الوسيط: 32,68%, أدنى قيمة: 20,68%(2000), أعلى قيمة: 43,39%(2016), نسبة مرتفعة نسبيا تعكس أهمية الاستثمار المحلي في النمو.

معدل التضخم INFL : : متوسطه 4,45%, الوسيط: 4,24%, أدنى قيمة: 0,34%(2000), أعلى قيمة: 9,32%(2023), بالرغم من ارتفاعه الا أنه في نطاق مستقر نسبيا.

2) التشتت:

الانحراف المعياري(يبين درجة التباين):

أ- **GDP** : 2,20%(يشير الى تقلب ملحوظ أي أن النمو الاقتصادي متغير جدا من سنة لأخرى).

ب- **FDI** : 0,51% (أقل تذبذبا, ما يعني استقرارا نسبيا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر).

ت- **OPEN**: 8,14% (تذبذبه معتدل)

ث- **GFCF** : 6,68% (يشير الى تغير كبير في مستوى الاستثمار المحلي).

ج- **INFL**: 2,44% (متقلب نسبيا).

3) الشكل الإحصائي للتوزيع:

الالتواء(SKEWNESS) :

- إذا كانت < 0 ⟵ التوزيع يميل نحو اليسار (ذيل طويل يمينا)
- إذا كانت > 0 ⟵ يميل نحو اليمين (ذيل طويل يسارا)

التفرطح (KURTOSIS):

- القيم > 3 تشير الى قمة حادة (leptokurtic)
- القيم < 3 توزيع مسطح (platykurtic)

GDP : هنا نلاحظ أن النمو الاقتصادي له التواء سلبي كبير وقوي (-1,91) ⇐ أغلب القيم موجبة لكن توجد سنوات نمو ضعيفة جدا أو سالبة (أزمات اقتصادية). كما أن التفرطح له مرتفع جدا (8,55 %).

التفسير: التوزيع منحرف بشدة الى اليسار مما يعني أن عدد سنوات النمو المنخفضة (أقل من المتوسط) أكثر من سنوات النمو المرتفعة, فالنمو الاقتصادي يتراوح بين -5% و 7,0%, ووجود قيمة سالبة متطرفة منخفضة جدا تسحب المتوسط للأسفل(سنة 2020 بسبب جائحة كوفيد 19), ما يدل على تذبذب اقتصادي واضح (ربما بسبب تذبذب أسعار النفط والأزمات الاقتصادية), والتوزيع أكثر نحافة من التوزيع الطبيعي مع وجود ذيول طويلة, ما يعني وجود سنوات ذات أداء متطرف(مرتفع جدا ومنخفض جدا).

باقي المتغيرات قريبة من 3 ⇐ توزيعها قريب من الطبيعي.

4) **اختبار طبيعية التوزيع:**

- **الفرضية الصفرية :(Ho)** المتغير يتبع التوزيع الطبيعي.
- **الاحتمال:(Probability)**

❖ إذا ⇐ 0,05 < (Ho) نقبل أي أن التوزيع طبيعي.

❖ إذا ⇐ 0,05 > (Ho) نرفض أي أن التوزيع غير طبيعي.

الجدول 4: نتائج اختبار طبيعية التوزيع

المتغير	الاحتمال	النتيجة
GDP	0,000	غير طبيعي
FDI	0,991	طبيعي جدا
GFCF	0,465	طبيعي
INFL	0,523	طبيعي
OPEN	0,627	طبيعي

من اعداد الباحثين بناء على الملحق رقم 01

النتيجة: فقط **GDP** لا يتبع التوزيع الطبيعي, مما قد يستدعي استخدام تحويلات(logarithme أو différenciation) في التحليل المتقدم.

5) **التفسير العام:**

جدول 5: تفسيرات سلوك متغيرات الدراسة

المتغير	الاستنتاج الأساسي
GDP	متغير غير طبيعي, متقلب بقوة, يتراوح بين نمو وانكماش.
FDI	ضعيف ومستقر نسبيا (أقل من 1% في المتوسط مما يفسر جزئيا ضعف تأثيره الإحصائي على النمو في الانحدار الخطي المتعدد), لا يظهر تذبذبات كبيرة.
GFCF	يمثل استثمارا داخليا قويا وتصاعديا ومستمرا.

INFL	متوسط مستقر, لا يهدد الاستقرار الاقتصادي.
OPEN	انفتاح متوسط يعكس اقتصادا تجاريا نشطا.

من اعداد الباحثين بناء على نتائج الملحق رقم 01

6) الاستنتاج العام:

الإحصاءات الوصفية تظهر أن الاقتصاد المدروس يتميز بـ:

- تذبذب كبير في معدلات النمو الاقتصادي لا تعكس حجم امكانيات الاقتصاد الجزائري مع انخفاض حاد في سنة 2020 بسبب جائحة كوفيد 19.

- مستوى منخفض للاستثمار الأجنبي المباشر لا يتجاوز متوسطه 1% من الناتج امحلي الاجمالي(بسبب تركيزه في القطاعات غير الانتاجية), ضعف تأثيره قد يكون حقيقيا وليس إحصائيا فقط, مما يقلل من نسبة تأثيره على الاقتصاد الكلي.

- انفتاح تجاري متوسط لكن تأثيره ليس بدرجة كبيرة وهو ما يعكس طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعية, فالانفتاح هنا يفسر تصدير المحروقات واستيراد كل شيء وليس انفتاحا تجاريا مبنيا على قطاعات تصنيعية تنافسية, مع تراجع ملحوظ منذ سنة 2014 (بعد ان كان فوق 60% انخفض الى 43 % سنة 2023 والسبب يرجع الى انخفاض اسعار النفط مما ادى الى تراجع الصادرات) ناهيك عن الحواجز الجمركية ونظام الحصص المتبع من قبل الحكومة لترشيد الواردات والتقليل منها.

- استقرار نسبي في التضخم (مع تسارع في السنوات الثلاثة الأخيرة) أما اجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF) فبالرغم من ارتفاعه (أكثر من40%) الا أنه لم يتم ترجمة ذلك الى معدلات نمو مرتفعة مما يعني انه لا يمكن تجاهل عدم كفاءة هذا النوع من الاستثمار (المحلي), وذلك بسبب ارتفاع قيمة هذه الاستثمارات مع ما يقابلها من عوائد منخفضة, فهذا النوع من الاستثمار غالبا ما يكون في البنية التحتية التي تحتاج الى سنوات طويلة لتحقيق العائد. .

هذه النتائج تفسر جزئيا ضعف معنوية بعض النماذج السابقة مثل (FDI ⟶ GDP) , لأن تذبذب النمو لا يتناسب دائما مع استقرار باقي المتغيرات.

7) نتائج الانحدار الخطي المتعدد(حسب الملحق 2):

7) -1- المعادلة المقدرة:

$$GDP=1.767+(-0.799)FDI+(-0.130)GFCF+0.195INFL+0.095OPEN$$

7) -2- قراءة النتائج وتفسيرها:

جدول 6: نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد

المتغير	المعامل (Coefficient)	الاحتمال (Prob)	التفسير
الثابت C	1,767	0,7402	غير معنوي, مما يعني أن القيمة المتوقعة لـ GDP عند غياب كل المتغيرات المستقلة ليست دالة إحصائيا.
FDI	-0,799	0,4192	تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر سلبي وغير معنوي ولكن دون دلالة إحصائية.
GFCF	-0,130	0,0938	تأثير سلبي ضعيف المعنوية (عند 10%) وضعيف الدلالة الإحصائية
INFL	0,195	0,3014	التضخم له تأثير إيجابي ضعيف وغير معنوي ولكن دون دلالة إحصائية.
OPEN	0,095	0,1635	الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي غير معنوي ولكن دون دلالة إحصائية.

من اعداد الباحثين بناء على المحلق رقم 02

7) -3- مؤشرات جودة النموذج:

جدول 7: مؤشرات جودة النموذج وتفسيرها

المؤشر / القيمة	التفسير
R-squared = 0,3133	النموذج يفسر حوالي 31,3% من التغير في GDP (قوة تفسيرية منخفضة)
Adjusted R^2 = 0,1688	بعد تصحيح عدد المتغيرات, القدرة التفسيرية تنخفض إلى 16,9%
F-statistic = 2,168	قيمة اختبار F غير معنوي(Prob = 0, 1118) , ما يعني أن النموذج ككل غير معنوي إحصائيا عند مستوى 5%
Durbin–Watson = 1,822	لا توجد مشكلة قوية في الارتباط الذاتي (القيمة قريبة من 2)

من اعداد الباحثين بناء على الملحق رقم 02

7) -4- التفسير القياسي الإحصائي والاقتصادي للنتائج:

❖ أظهرت نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد المقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) أن معظم المتغيرات المستقلة غير معنوية إحصائيًا عند مستوى 5%, أي لا يوجد دليل قوي على وجود تأثير سببي مباشر ل(FDI ,OPEN,GFCF,INFL) على النمو الاقتصادي في الفترة المدروسة (2000–2023) , مما يدل على ضعف القدرة التفسيرية للنموذج, كما أن اختبار F أظهر قيمة احتمالية تقدر بـ 0,1118, ما يعني أن النموذج ككل غير معنوي إحصائيا, ويُعزى ضعف المعنوية إلى طبيعة البيانات الزمنية, وعدم استقرار السلاسل, واحتمال وجود متغيرات مفسرة أخرى غير مدرجة.

❖ R^2 منخفضة مما يشير إلى أن هناك متغيرات مهمة أخرى لها تأثير أكبر على النمو الاقتصادي الجزائري, مثل الإنفاق الحكومي, أسعار النفط, سعر الصرف, ...الخ, كما ان الصدمات الخارجية لها تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري (كالأزمة المالية سنة 2008 وجائحة كوفيد 19).

❖ من الناحية الاقتصادية, يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا يكون له أثر إيجابي واضح وملموس(له تأثير سلبي يتناقض مع التوقعات النظرية) كونه موجها لقطاعات غير إنتاجية كقطاع الخدمات مثلا وتركزه في قطاع المحروقات عموما الذي يتميز بضعف خلقه للروابط بين الشركات الأجنبية والمحلية, كما ان اجمالي تكوين رأس المال الثابت له تأثير سلبي بسبب محدودية كفاءة الاستثمارات العمومية وهدر الأموال في مشاريع ذات عوائد منخفضة أو معدومة .

❖ أظهر معدلات التضخم استقرارها عموما وعدم اعاقتها للنمو الاقتصادي, في حين الانفتاح التجاري قد يسهم إيجابيا في النمو, لكن أثره ضعيف بسبب تقلبات الاقتصاد الجزائري وعدم وجود قطاعات انتاجية حقيقية مصدرة وذات تنافسية كبيرة والاعتماد الكبير على قطاع المحروقات.

❖ أثبت هذا النموذج ان النمو الاقتصادي في الجزائر يتأثر بشكل أكبر بالعوامل الخارجية (أسعار النفط العالمية) والعوامل الهيكلية الداخلية(كالفساد والقانون وجودة المؤسسات), أكثر من العوامل الاقتصادية الكلية المدرجة في هذا النموذج.

❖ ان النتائج التي تظهر اثر الانفتاح التجاري الايجابي (ولو كان ضعيفا) يمكن تفسيره بنظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو (1817), حيث تخصصت الجزائر في القطاع التي تملك فيه ميزة نسبية وهو المحروقات مما سمح لها بتحقيق عوائد مالية تساهم في رفع النمو الاقتصادي. في حين النتائج التي ابرزت التأثير السلبي للاستثمار الاجنبي والمباشر على النمو الاقتصادي فهي عكس ما تذهب اليه النظريات الاقتصادية خاصة التقليدية منها التي تفترض ان هذا النوع من الاستثمار يساهم في زيادة رأس المال المتاح ونقل التكنولوجيا وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي, في حين تطابقت النتائج مع ما ذهب اليه (Dierk Herzer, 2010) الذي توصل الى ان الدول النامية كالجزائر التي تعتمد في صادراتها على المواد الأولية(النفط مثلا) يكون تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر فيها على النمو الاقتصادي سلبيا خاصة على المدى المتوسط.

خاتمة:

أظهرت الدراسة أن طبيعة تثير الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر ملفتة للنظر وتعرف تباينا جوهريا في تأثير مؤشرات الانفتاح الاقتصادي المختلفة خاصة الانفتاح التجاري والاستثمار الاجنبي المباشر. فالعلاقة بين الانفتاح التجاري وبين النمو الاقتصادي في الجزائر ايجابية لكن تأثيره محدود وضعيف, في حين كانت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي علاقة سلبية وهذا يوحي

بوجود علاقة معقدة وغير قوية ولا تطابق النظريات الاقتصادية فيما يخص العلاقة بين العوامل التقليدية وبين النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023. ان هذه النتائج لا تنفي أهمية ودور الاستثمار والانفتاح التجاري في تحفيز النمو الاقتصادي بل تؤكد ان الظروف الهيكلية للاقتصاد الجزائري حالت دون تحويل فوائد هذه العوامل الاقتصادية الى محفزات أساسية للنمو الاقتصادي مما يستدعي اصلاحات عميقة وجوهرية لبنية الاقتصاد الجزائري وتدخلات سياسية حاسمة وعاجلة. كما أثبتت النتائج ان هناك متغيرات اقتصادية لم يشملها النموذج اكثر تأثير على النمو الاقتصادي خاصة المتعلقة بقطاع المحروقات.

التوصيات: على ضوء النتائج المتحصل عليها :

- ❖ تعزيز الانفتاح التجاري الايجابي بزيادة التصدير عن طريق ابرام اتفاقيات تفضيلية ثنائية ومتعددة اقليمية ودولية وتنويع الصادرات.
- ❖ اصلاح مناخ الاعمال وتطوير سياسة جذب الاستثمار الأجنبي لتوجيهه نحو قطاعات منتجة وذات قيمة مضافة كبيرة.
- ❖ مراجعة سياسة الاستثمار المحلي قصد رفع المشاريع العمومية وترشيد النفقات والحد من هدر الأموال العمومية, وربط الانفاق الحكومي بأهداف تحفيز النمو وزيادة التشغيل.
- ❖ دعم الاستقرار الاقتصادي بالحفاظ على معدلات تضخم معتدلة وتنويع مصادر النمو بعيدا عن المحروقات.

قائمة المراجع:

BAYAR YILMAZ. (2016). Impact of Openness and Economic Freedom on Economic Growth in TheTransition Economies of The European Union. South-Eastern Europe Journal of Economics SEEJE, 14(1), 7-19.

Dierk Herzer. (2010, November). How does foreign direct investment really affect developing countries' growth? (Georg-August University of Göttingen, Ed.) IAI Discussion Papers(207), 1-31.

Ernest Udeh, Dumbuya Ibrahim, & Brima Sesay. (2025). The Relationship between Foreign Direct Investment and Economic Growth: A Review of the Literature (1994-2023). International Journal of Science and Management Studies (IJSMS), 8(1), 57-65.

Guy S. Liu, Xiaming Liu, & Yingqi Wei. (2005). Openness and Efficiency of India and China Relative to the World Economy: A Comparative Study. Malaysian Journal of Economic Studies, 12(1-2), 41-61.

Markus Brueckner, & Daniel Lederman. (2015). Trade Openness and Economic Growth: Panel Data Evidence from Sub-Saharan Africa. Economica, 82(1), 1302-1323.

Su Dinh Thanh, Nguyen Phuc Canh, & Christophe Schinckus. (2019). Impact of foreign direct investment, trade openness and economic institutions on growth in emerging countries: The case of Vietnam. (Centre of Sociological Research, Ed.) journal of International Studies, 12(3), 243-264.

Varaidzo Batsirai Shayanewako. (2018). The Relationship between Trade Openness and Economic Growth: The Case of BRICS Countries. (Hilaris Publishing, Ed.) Journal of Global Economics, 6(2), 1-5.

رحاب مجدي عبد السلام سيد، جيلان عبد الحفيظ علي عبد الحفيظ، دهب سامي حسن أبو العلا، و رجاء عبد المعطي ابراهيم عبد المعطي. (9 أوت, 2022). العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (1980-2020). *المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية*.

طيبة عبد العزيز، و عبد القادر رملاوي . (2019). أثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1990-2017. (جامعة بشار الجزائر، المحرر) *مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس*(العدد 1)، 54-73.

عبد القادر المهوب، و فاطمة بلخير. (2024). تأثير الانفتاح التجاري على ترقية الصادرات غير النفطية: دراسة قياسية للفترة 1990-2022. (جامعة أحمد دراية بأدرار الجزائر، المحرر) *مجلة الاقتصاد وادارة الأعمال، 08*(01)، 15-36.

عبدالعزيز طيبة. (2012/2011). *أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم دراسة حالة دول شمال فريقيا خلال الفترة 1990-2010* (المجلد أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية). الجزائر العاصمة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

غطاس عبد الغفار. (2023). الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر أي علاقة؟ باستخدام نموذج ARDL خلال المدة 1990-2021. (جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، المحرر) *مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، 9*(1)، 34-21.

قائمة الملاحق:

الملحق رقم1: الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة(الناتج المحلي الاجمالي, الاستثمار الأجنبي المباشر, الانفتاح التجاري, التضخم, اجمالي تكوين رأس المال الثابت) خلال الفترة 2000-2023 (مخرجات برنامج EVIEWS-الاصدار 13-)

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Sample | Sheet | Stats | Spec

	FDI	GDB	GFCF	INFL	OPEN
Mean	0.927917	3.025000	33.07625	4.453333	56.87875
Median	0.810000	3.150000	32.68000	4.245000	57.34500
Maximum	1.870000	6.500000	43.39000	9.320000	71.03000
Minimum	-0.290000	-5.000000	20.68000	0.340000	40.39000
Std. Dev.	0.509313	2.200840	6.685061	2.439308	8.141578
Skewness	0.065751	-1.912139	-0.067035	0.549015	-0.243777
Kurtosis	3.020405	8.546761	1.769763	2.699358	2.166922
Jarque-Bera	0.017709	45.39165	1.531459	1.296058	0.931727
Probability	0.991185	0.000000	0.464995	0.523076	0.627593
Sum	22.27000	72.60000	793.8300	106.8800	1365.090
Sum Sq. Dev.	5.966196	111.4050	1027.871	136.8551	1524.562
Observations	24	24	24	24	24

الملحق رقم2: نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة على الناتج المحلي الاجمالي (طريقة المربعات الصغرى العادية OLS , بيانات سنوية 2000-2023) باستخدام برنامج EVIEWS)

Dependent Variable: GDB
Method: Least Squares
Date: 11/09/25 Time: 10:50
Sample: 2000 2023
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.767450	5.253777	0.336415	0.7402
FDI	-0.798830	0.967402	-0.825748	0.4192
GFCF	-0.129898	0.074730	-1.738234	0.0983
INFL	0.194922	0.183483	1.062341	0.3014
OPEN	0.095419	0.065829	1.449488	0.1635

R-squared	0.313346	Mean dependent var	3.025000
Adjusted R-squared	0.168787	S.D. dependent var	2.200840
S.E. of regression	2.006525	Akaike info criterion	4.413738
Sum squared resid	76.49670	Schwarz criterion	4.659165
Log likelihood	-47.96485	Hannan-Quinn criter.	4.478850
F-statistic	2.167602	Durbin-Watson stat	1.822335
Prob(F-statistic)	0.111826		